★★ ومنها من لجأ ـ وهذا هو الموقف الاكثر ديمقراطية والاسلم وطنيا ـ الى الانقسام داخل المحفل ، واعتماد قانون الاكثرية مع ضمان الاحترام الكامـــل لحقوق ممثل الاكثرية المسؤول ، وحقوق ممثل الاقلية المعارض ٠

وبديهي ان من بين هذه الخيارات لا يتردد فلسطيني عاقل في اختيار البديل الثالث ، لا لانه الاكثر ديمقراطية وبالتالي الاكثر تجاوبا مع نفسية الفلسطيني ، بل لانه كذلك البديل الوحيد الذي لا يحمل بين ثناياه اي ثغرة يمكن لاعداء الثورة الفلسطينية ان تنفذ منها لضرب الثورة بيد ابنائها اشقاء السلاح الواحد ٠ واكثر من ذلك ان اعتماد هذا البديل بالذات هو الضمانة التنظيمية الوحيدة لاستمرار الثورة في حال انتكاسة المرحلة وانهيار مسيرة الحل السياسي بكاملها ٠ كما انه في حال استمرار المرحلة وتوالي حلقاتها السياسية فمن شأن وجود « معارضة » ان يدعم المسؤول الفلسطيني لينجز مهمته على احسن وجه ممكن ٠

ولعله يجدر بنا ، ونحن نبحث هذه النقطة بالذات ، ان نتذكر بان هذا هـــو البديل الذي يعتمده العدو الصهيوني قبل قيام اسرائيل وبعد قيامها ٠ فالخلاف والتباين في وجهات نظر الاحزاب الصهيونية لا تقل اتساعا وعمقا عن خلافاتنـــا وتباين نظراتنا ٠ غير ان العقل الصهيوني استطاع توظيف هذه الخلافات لصالح الحركة الصهيونية ككل ، بعد ان حرفها عن زوايا التناقض الى زوايا التكامل ٠ ولو استجاب بن غوريون ، مثلا لغلاة المتطرفين من الصهاينة ورفض قـــرار التقسيم عام ١٩٤٧ باعتباره لا يعطي اليهود كل فلسطين، لربما فقدت الصهيونية كل فلسطين ولما وصلت الى ما وصلت اليه الان ٠ ولكنه رفض الاستجابة يومها، وكان رده ان وايزمن جاء بوعد (يقصد وعد بلفور) من سطرين ، وجاء هو بدولة، وعلى الاخرين ان يكملوا ما اتفقت الحركة الصهيونية على انجازه ٠

★★★

ونعود لموضوعنا الذاتي ، والبديل الذي يبدو ان لا بديل سواه امامنا في الدورة القادمة ، اي اعتماد قانون الاكثرية والاقلية ٠ ان السؤال الذي يتبادر للذهـــن هنـــا :

★★ هل باستطاعة الثورة الفلسطينية ان تتحمل مثل هذا الانقسام بديلا عن وحدتها الوطنية ، وان تنهض في نفس الوقت بتحمل تبعات المسؤولية الكبرى التي قد تفرضها المرحلة القادمة ؟